GOVERNMENT OF SHARJAH
Social Services Department

حكومة الشارقة
دائرة الخدمات الاجتماعية

تحليل نتائج استقصاء تقييم الآباء والأمهات للاتفاقية الوالدية

2021

جميع الحقوق محفوظة
لدائرة الخدمات الاجتماعية

تحليل نتائج
استقصاء تقييم الآباء والأمهات
للاتفـــــاقية الوالـــــــدية

إعداد
إدارة المعرفة
بدائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة

2021

تحليل نتائج استقصاء تقييم الآباء والأمهات للاتفـــاقية الوالـــــدية

الناشـــــر
دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة

الطبعة الأولى
1442 هـ / 2021 م

حقوق النشر والطبع محفوظة لدائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة
تنبيه: لا يجوز إعادة إنتاج هذا الكتاب بأي شكل كان
(بما في ذلك النسخ المصورة أو استخدام الوسائل الإلكترونية)

للتواصل | هاتف: 00971 6 5555105 | البريد الإلكتروني: sssd@sssd.shj.ae

• أجـــري تقييم اتفاقية العلاقة الوالدية على عينة موزعة بين نحو 55٪ من الرجال مقابل نحو 45٪ من الســـيدات، حيث كانت الحالة الاجتماعية الحالية بعد تجربة الزواج السابقة لعينة البحث بأن نحـــو 65٪ مازالـــوا مطلقيـــن ولم يرتبطوا بعلاقة جديدة، بينما نحو 32٪ متزوجين حالياً، مقابل 3٪ منفصلين ويسيرون نحو إجراءات الطلاق.

• على الجانب المقابل بالســـؤال عن الحالة الاجتماعية الحالية للزوج/ة السابق/ة للمبحوث/ة تشير إلى أن نحو 74٪ منهم مازالـــوا مطلقين، بمقابل نحو 26٪ صاروا متزوجين حالياً أو كانوا متزوجين وقت العلاقة الســـابقة ومازال زواجهم الثاني مستمراً.

• بالنســـبة لحالة العمل فنحو 74٪ من العينة يعملون حالياً ما بين عمل حكومي أو خاص أو عمل حر، بينما كانت حالة العمل لزوج/ة المبحوث/ة لتشير لأن نحو 77٪ يعملون حالياً.

• كانت نســـبة الحاصلين على مؤهـــل جامعي من عينة المبحوثيـــن نحو 35٪ فقط مقابـــل 29٪ فقط من أزواج وزوجات المبحوثين حاصلين على مؤهل جامعي.

• السبب الرئيسي للوصول لإنهاء العلاقة الزوجية يشـــير لعدم التوافق النفسي والعاطفي كما ذكره نحو 39٪، بينما ذكر نحو 19٪ لكون الخيانة الزوجية هي ســـبب إنهاء العلاقـــة، بينما نحو 16٪ ذكروا أن تدخل الأهل عمّق من الخلافات وشق العلاقة الزوجية، بينما ذكر 13٪ أن عدم تحمل المسؤولية أو إهمال القيام بالدور كان سبباً للطلاق، وبذات النسبة جاء سوء المعاملة وسوء العلاقة سبباً للطلاق.

• جاء تقييم المبحوثين لمدى تحقق الأثر الإيجابي من اتفاقية العلاقة الوالدية في تحديد علاقة الآباء بالأبناء بعد الطلاق أن نحو 45٪ يرون أن تأثيرها كان إيجابياً للغاية، بينما أشار نحو 32٪ أن تأثيرها كان إيجابياً بدرجة نسبية، بينما 16٪ يرون أن لها إيجابيات لكن يشوبها بعض السلبيات، بينما 7٪ يرون أن ليس لها أي أثر إيجابي.

• جاءت الجوانب الإيجابية المحققة من اتفاقية العلاقة الوالدية في رأي عينة الاستقصاء أن نحو 61.3٪ ذكروا أنها تضمن للأبناء والآباء اســـتمرار الرؤية، نحو 51.6٪ أنها حققت ضمانـــات كاملة لحماية حقوق الأبناء، نحو 45.2٪ أنها حددت شكل العلاقة بين الآباء والأبناء، 35.5٪ أنها قللت من فرص تصعيد الخلاف للمحكمة، بينما نحو 32.3٪ أنها وضعت حداً للخلافات المتجددة بين طرفي النزاع، في حين يرى 22.6٪ أنها هيَّأت بيئة سليمة لتنشئة الأبناء، وأخيراً يرى نحو 13٪ أنها وضعت إطاراً متوازناً لحقوق ومسؤوليات الأبوين.

• جاءت الجوانب السلبية من اتفاقية العلاقة الوالدية في رأي عينة الاستقصاء ليشير نحو 32.2٪ أن الاتفاقية صارت تمثل ضغطاً مالياً على الأب، نحو 16.1٪ لعدم التزام الطرف الآخر بتنفيذ الاتفاقية، 12.9٪ لعدم مراعاة وإدراج ما تم الاتفاق عليه مسبقاً وارتضاه الطرفان قبل عقد الاتفاقية، 12.9٪ عدم وجود آلية ملزمة للطرف الآخر بتنفيذ تعهداته، وأشار 9.7٪ لصعوبة تحديد الطرف المسؤول عن خرق الاتفاقية، نحو 9.7٪ لكون إعادة مناقشة الاتفاقية جدد الخلافات المالية القديمة التي أغلقت، وأخيراً نحو 6.5٪ أشاروا لعدم التوازن العادل لحقوق طرفي الاتفاقية.

• وبحساب المتوسط العام لإيجابيات الاتفاقية مقابل السلبيات المطروحة فقد جاءت الإيجابيات لتمثل نحو 72.3٪ من آراء العينة مقابل نحو 27.7٪ للسلبيات المطروحة.

• في تقييم مدى تحقيق الاتفاقية لحقوق الأبناء وحمايتهم وتهيئة تنشئتهم السليمة في ظل الطلاق يرى نحو 32٪ أنها حققت ذلك بدرجة كبيرة للغاية، بينما نحو 39٪ يرون أنها حققت ذلك بدرجة كبيرة نسبياً، ويرى 19٪ إلى تحقيق ذلك بدرجة متوسطة، بينما 10٪ يرون أن ذلك تحقق بدرجة محدودة.

• في تقييم مدى تقليل الاتفاقية الوالدية من الشعور بضرورة الانتقام بين الطرفين على حساب مصلحة الأطفال، يرى نحو 42٪ أن ذلك تحقق بدرجة كبيرة للغاية، نحو 19٪ يرون أنها تحققت بدرجة كبيرة نسبياً، بينما 26٪ يرون أنها حققت ذلك بدرجة متوسطة، بينما نحو 13٪ فقط من يرون أنها حققت ذلك بدرجة محدودة للغاية.

• في تقييم مدى ما حققته اتفاقية العلاقة الوالدية لتمهيد العلاقة وتحقيق التواصل الجيد بين الطرف غير الحاضن مع الأبناء يرى نحو 35٪ أنها بالفعل مهدت وبدرجة كبيرة للغاية، بينما 23٪ أشاروا لكونها مهدت بدرجة كبيرة نسبياً، في حين يرى 23٪ أنها مهدت بدرجة متوسطة، وأخيراً نحو 19٪ يرون أنها مهدَّت لذلك بدرجة محدودة للغاية.

• يرى نحو 13٪ أن اتفاقية العلاقة الوالدية كانت سبباً في عودة العلاقة الزوجية بين طرفي النزاع وإعادة الحياة الزوجية المتهدمة، ورغم انخفاض النسبة لكنها تمثل مؤشراً إيجابياً يمكن توظيفه مستقبلاً.

وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ
إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٢﴾
۞ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ
الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ
نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى
الْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا
سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ
سُورَةُ البَقَرَةِ

تحليل نتائج استقصاء
تقييم الآباء والأمهات
للاتفاقية الوالدية

فهرس المحتويات

مقدمـــــة	10
أولاً - الخصائصُ الديموجرافيةُ لعينةِ استقصاءِ الرأيِ حولَ اتفاقيةِ العلاقةِ الوالدية	13
1.1. التوزيعُ النوعيِ لعينةِ الاستقصاءِ	13
2.1. التوزيعُ العمريّ	14
3.1. التعليمُ	15
4.1. الحالة الاجتماعية الحالية لعينةِ الاستقصاءِ وأزواجهنَ وزوجاتهمْ السابقين	15
5.1. عددُ الأبناء المشمولينَ بالاتفاقية وسنواتِ الزواجِ المنتهي	16
6.1. العملُ	17
ثانياً - نتائج استقصاءِ الرأيِ للوالدينِ حولَ اتفاقيةِ العلاقةِ الوالديةِ	17
1.2. أسبابُ فشلِ العلاقةِ الزوجيةِ وصولاً لعقدِ اتفاقيةِ العلاقةِ الوالديةِ	17

2.2. مدى تحقق الأثر الإيجابي منْ اتفاقية العلاقة الوالدية في تحديد علاقة الآباء بالأبناء بعد الطلاق.	18
3.2. مدى تأثير اتفاقية العلاقة الوالدية في الحد منْ استغلال الأبناء في الخلافات بينَ الأبوين.	19
4.2. مدى تحقيق الاتفاقية مصلحةَ الأبناء وحقوقهمْ وحمايتهمْ وتهيئة التنشئة السليمة في ظل الطلاق.	20
5.2. مدى تحقيق اتفاقية العلاقة الوالدية للتواصل الجيد بينَ الطرف غير الحاضن معَ الأبناء.	21
6.2. رأيُ عينة الاستقصاء في مساهمة اتفاقية العلاقة الوالدية في التفكير للعودة بعدَ الانفصال.	21
7.2. إيجابيات وسلبيات اتفاقية العلاقة الوالدية.	22
8.2. إيجابياتُ اتفاقية العلاقة الوالدية.	22
9.2. سلبيات اتفاقية العلاقة الوالدية.	24
10.2. مقترحات تطوير اتفاقية العلاقة الوالدية.	26

مقدمة

قدْ تنتهي علاقاتٍ زوجيةٌ كثيرةٌ بعدما تثمر منْ أبناء كانوا يرجونَ عيشُ بأمانٍ بينَ أبوينِ مستقرينَ لكنَ قُدرَ لهمْ أنْ يشهدوا نهايةُ علاقةِ أبويهما، وما قدْ يترتبُ على ذلكَ منْ آثارٍ يتحملونها هؤلاءِ الأبناء منْ انتقاصٍ في حقوقهمْ أوْ شعورهمْ بالأمانِ دونَ ذنبٍ اقترفوهُ، بما يستوجبُ العملُ على حمايتهمْ والحفاظِ عليهمْ، فإذا فقدتْ العلاقةُ الزوجيةُ، فلا يجبُ أنْ تفسدَ العلاقةُ بينَ الأبِ وَالأُمّ، رأفة بالأبناء الذينَ يعانونَ وسط تصارعَ الآباء، متأملينَ، حالمينَ بعودةٍ قدْ تجمعَ الشملُ يوماً ما.

فليسَ منْ الحكمةِ أنْ نشركَ الأبناء في أتونِ صراعاتِ الوالدينِ وكفنَ علاقتهما الزوجيةَ المنقضيةَ. فليستْ ثمةَ اعتراضٌ على إنهاءِ علاقةٍ زواجيةٍ مضطربةٌ أوْ سوءِ اختيارٍ أوْ ضعفِ نضوجٍ لأيٍّ منْ الزوجينِ أوْ كليهما، لكنْ كُلّ الاعتراضِ أنْ يدفعَ الأبناء ضريبةَ فشلِ تلكَ العلاقةِ، أيْ كانَ للفشلِ منْ أسبابٍ أوْ يتحملُ مسؤوليتهُ أيْ منْ الطرفينِ أوْ كليهما، أوْ أنْ يكونَ الأطفال أداةً لمحاولةِ المتاجرةِ بهمْ في كسبِ أيّ جولاتٍ في صراعٍ غيرِ منطقيٍّ، أوْ توظيفهمْ في إطفاءِ مشاعرِ الانتقامِ البغيضةِ، أوْ المحاولةِ منْ استخدامِ الطفلِ كورقةِ ضغطٍ في تحقيقِ أيْ مَأْرَبٍ في نزاعِ الوالدانِ.

لذا فقدْ جاءتْ اتفاقية العلاقةِ الوالديةِ للحفاظِ على ثروةٍ إنسانيةٍ لزواجٍ لمْ يكتبْ لهُ النجاحُ المأمولُ، وتحقيقَ توازنٍ في العلاقةِ بينَ الأطفال ووالديهما المنفصلينَ، لأنَّ الطفلَ يجبُ أنْ يبقى دائما على مسافةٍ واحدةٍ منْ والديه، دونُ معايشةِ خبراتِ الشجارِ أوْ الإهاناتِ أوْ الإساءةِ أوْ الانتقامِ لأيٍّ منْ الوالدينِ تجاهَ الآخرِ، والتي تنعكسُ على اَلنُّمُوّ والأمنِ اَلنَّفْسِّي للأطفال خاصةً في ظلّ انهيارِ صورةِ القدوةِ والحمايةِ، وما يسببهُ ذلكَ منْ معاناةٍ وشعورهمْ بفقدانِ حالةِ الأمانِ اَلنَّفْسِيّ التي يعدُّ الوالدانِ أهَمّ دعائمهِ. منْ هنا عملتْ القيادةُ الحكيمةُ إلى ضرورةِ وجودِ إطارٍ تنظيميٍّ يحققُ ما يسمى الطلاقُ الناجحُ أوْ الآمنِ للأطفال منْ خلالِ وضعِ إطارٍ تنظيميٍّ للحدِ منْ الآثارِ السلبيةِ على الأبناء منْ جراءِ صراعاتٍ كمرحلةِ النزاعِ ومرحلةِ ما بعدَ الطلاقِ، وذلكَ بإصدارِ اتفاقيةِ العلاقةِ الوالديةِ.

حيثُ أصدرَ حضرةَ صاحبِ السُّمُوّ الشَّيْخ الدُّكْتُور سُلْطَان بْن مُحَمَّد القاسمي عضوُ المجلس الأعلى للاتحاد حاكمَ إمارة الشارقة – حفظه الله – مرسوما أميريا بشأنْ اعتماد اتفاقية العلاقة الوالدية حيثُ نَصَّ المرسومُ الأميريّ رقمُ 41 لسنة 2015 م على أنْ تعتمدَ العلاقةُ الوالديةُ المرافقةُ لهذا المرسوم، ويلزمَ الوالدانِ بعقدها عندَ وجودِ أولادٍ محضونينْ في حالاتِ الطلاقِ أوْ حالةِ الطلاقِ للضررِ والخلعِ أوْ لأيّ سببٍ تقررهُ المحكمةُ الشرعيةُ في إمارةِ الشارقة، على أنْ تطبقَ وتوثقَ هذهِ الاتفاقيةُ لدى المحكمةِ الشرعيةِ في إمارةِ الشارقة، ولرئيسَ المحكمةِ إسنادَ مَهَامّ إعدادِ اتفاقيةٍ لأيّ جهةٍ منْ الجهاتِ الحكوميةِ المختصةِ في الإمارة. حيثُ تضمنتْ الاتفاقيةُ في بنودها التي تطبقُ على جميعِ حالاتِ الطلاقِ التي تضمنها المرسومُ حفاظاً على حقوقِ الوالدينِ والأولادُ المحضونينْ منْ مبادئَ وأخلاقياتِ العلاقاتِ الوالديةِ وهيَ (بنودُ بياناتِ أطرافِ الاتفاقية، والحضانةُ، وبياناتُ التواصلِ، والنفقاتُ، والرؤيةُ، والتعليمُ، والرعايةُ الصحيةُ، والسفرُ، والانتقالُ وتغييرُ مكانِ السكنِ والإقامةِ، والوثائقُ الرسميةُ).

كما تناولتْ بنودُ الاتفاقيةِ أيضا (آليةُ حَلّ الخلافاتِ والنزاعاتِ، توثيقُ الاتفاقية، مبادئُ وأخلاقياتِ العلاقةِ الوالديةِ، الاحترامُ المتبادلُ، مراعاةُ مصلحةِ الأولادِ الفضلى، الشفافيةُ، المشاركةُ في اتخاذِ القرارِ، تحملُ المسؤوليةِ، صونُ حقوقِ وكرامةِ الطرفِ الأخر).

حيثُ نصتْ الاتفاقيةُ على عدةِ بنودٍ في حالِ الإخلالِ بها وهيَ أنهُ في حالِ أَخَلَّ أحدُ طرفيْ هذهِ الاتفاقيةِ بتطبيقِ أيّ منْ بنودها وثبتَ ذلكَ للقاضي المُخْتَصّ ذلكَ فلهُ اتخاذُ بعضِ أوْ كُلّ ما يلي وفقَ مقتضى الحال:

- اعتبارُ الإخلالِ تنازلاً ضمنياً للمخلِ عنْ بعضِ أوْ كلِ الحقوقِ المكتسبةِ بموجبَ القانونُ أوْ الواردةِ في هذهِ الاتفاقية.
- حرمانُ المتسببِ في الخلافِ أوْ الإخلالِ منْ رؤيةِ أولادهِ للمدةِ التي يقررها القاضي بما لا يزيدُ على شهرٍ ويجوزُ تكرارها.
- إسقاطُ الحضانةِ بشكلٍ دائمٍ أوْ مؤقتٍ حسبَ تقديرِ القاضي.
- كما أنهُ في حالةِ الإخلالِ بالاتفاقيةِ تكونُ الإحالةُ للنيابةِ العامةِ إعمالاً للمادتينِ (329) و (330) منْ قانونِ العقوباتِ الاتحادي .

وقدْ قامتْ دائرةُ الخدماتِ الاجتماعيةِ بالتعاونِ معَ وزارةِ العدلِ متمثلةً بمحكمةِ الشارقةِ الشرعيةِ (محكمةُ الأسرة) في العديدِ منْ المباداراتْ والمجالاتُ التي تخدمُ الأسرةُ وتخدمُ هذهِ الاتفاقيةِ وهيَ:

- إسنادُ محكمةِ الشارقةِ الشرعيةِ لموظفي دائرةِ الخدماتِ الاجتماعيةِ بعقدِ اتفاقياتِ العلاقةِ الوالدية.
- إصدارُ التحديثِ الثاني منْ اتفاقيةِ العلاقةِ الوالديةِ وهوَ ثمرةُ اجتماعاتٍ بينَ محكمةِ الشارقةِ الشرعيةِ ودائرةُ الخدماتِ الاجتماعيةِ والجهاتِ المعنيةِ للوقوفِ على بنودِ اتفاقيةِ العلاقةِ الوالدية.
- العملُ على تحويلِ وثيقةِ اتفاقيةِ العلاقةُ الوالديةُ منْ ورقيةٍ إلى إلكترونيةٍ بالتعاونِ معَ الجهاتِ المعنية.
- تقييمُ أثرِ اتفاقيةِ العلاقةِ الوالديةِ على الآباءِ والأمهاتِ والموجهينَ الأسريينَ العاملينَ في المحكمةِ في عامِ 2018 وعامِ 2020 م، وتحليلُ النتائجِ لمعرفةِ مدى استفادةِ الوالدينِ منْ اتفاقيةِ العلاقةِ الوالديةِ والتأثيرِ الإيجابي على الأبناءِ والوالدينِ والمجتمعِ، وأبرزِ المشكلاتِ التي أدتْ إلى الانفصال.

وقد سبق تطبيق المرحلة الأولى من تقييم اتفاقية العلاقة الوالدية في عام 2018 م طبقاً للخطة السالف ذكرها للتقييم، وقد جاء في التقييم الأول السابق عدة نتائج يمكن مقارنتها بنتائج التقييم الثاني عام 2020م والتي كان من أبرزها مايلي:

جاءت عينة التقييم الثاني في عام 2020م متسقة مع عينة التقييم الأولى عام 2018م من حيث تقارب حجم العينة، بالإضافة لوجود تقارب كبير في الخصائص الديموجرافية لكلا العينتين من حيث التوزيع العمري ومستوى التعليم وحالة العمل، حيث إن هذا الاتساق بين كلا العينتين يقلل من فرص تأويل النتائج لعناصر تأثير أخرى خلاف آراء المستفيدين ذاتهم.

من حيث رأي وموافقة عينة الاستقصاء على بنود وآليات عمل اتفاقية العلاقة الوالدية:

- في نتائج تقييم عام 2018 م جاءت النتائج لتشير إلى أنه نحو 52٪ متفقون تماماً مع بنود وآليات تنفيذ اتفاقية العلاقة الوالدية دون أى مقترحات، بينما 34٪ موافقون على الاتفاقية لكن لديهم بعض المقترحات نحو تحسين الاتفاقية، بينما 14٪ معترضون على بنود أو آليات تنفيذ الاتفاقية.
- في نتائج تقييم عام 2020 م جاءت نتائج حساب المتوسط العام لإيجابيات الاتفاقية مقابل السلبيات المطروحة في رأي عينة الاستقصاء لتشير إلى أن الإيجابيات جاءت لتمثل نحو 72.3٪ من آراء العينة مقابل نحو 27.7٪ للسلبيات المطروحة.

تقييم مدى تأثير دور الاتفاقية في توضيح العلاقة الوالدية بالأبناء بعد الطلاق:

- في نتائج تقييم عام 2018 م جاءت النتائج لتشير إلى أن نحو 79.4٪ من عينة الاستقصاء أشاروا إلى وجود فاعلية وإيجابية كبيرة لدور الاتفاقية في تحديد وتوضيح علاقة الوالدين بأبنائهما بعد الطلاق، بينما أشار نحو 10.3٪ من عينة الآباء والأمهات بوجود تأثير نسبي متوسط في هذا الشأن، لكن على الجانب المقابل كان لنحو 10.3٪ رأي معارض يرى محدودية دور الاتفاقية في توضيح العلاقة الوالدية بالأبناء بعد الطلاق.
- في نتائج تقييم عام 2020 م جاءت نتائج تقييم المبحوثين لمدى تحقق الأثر الإيجابي من اتفاقية العلاقة الوالدية في تحديد علاقة الآباء بالأبناء بعد الطلاق أن نحو 77٪ يرون أن تأثيرها كان إيجابياً أو إيجاباً للغاية، بينما 16٪ يرون أن لها إيجابيات لكن يشوبها بعض السلبيات، بينما 7٪ يرون أن ليس لها أي أثر إيجابي.

مساهمة بنود الاتفاقية في الحد من ضبابية العلاقة وتمهيد العلاقة لتحقيق التواصل الجيد مع الأبناء:

- في نتائج تقييم عام 2018 م جاءت النتائج لتشير إلى أن نحو 65.5٪ من عينة الاستقصاء أشاروا لوجود دور كبير لبنود الاتفاقية في الحد من ضبابية التفاصيل في العلاقة بالأبناء، بينما أشاروا نحو 20.7٪ إلى وجود تأثير نسبي لبنود الاتفاقية في هذا الشأن، في حين كان لنحو 13.8٪ رأي بضعف تأثير بنود الاتفاقية وقدرتها بإزالة حالة الضبابية في العديد من تفاصيل علاقة الأبناء بالوالدين لأنها في النهاية تشمل تفاصيل يصعب رصد خرقها أو تحديد مسؤولياتها بين الوالدين وتخضع لسماتهما الشخصية أكثر من أن تلزمهما بنود اتفاقية.
- في نتائج تقييم عام 2020 م جاءت نتائج تقييم مدى ما حققته اتفاقية العلاقة الوالدية لتمهيد العلاقة وتحقيق التواصل الجيد بين الطرف غير الحاضن مع الأبناء يرى نحو 35٪ أنها بالفعل مهدت وبدرجة كبيرة للغاية، بينما 23٪ أشاروا لكونها مهدت بدرجة كبيرة نسبياً، في حين يرى 23٪ أنها مهدت بدرجة متوسطة، وأخيراً نحو 19٪ يرون أنها مهدت لذلك بدرجة محدودة للغاية.

مدى مراعاة الاتفاقية لمصلحة الأطفال الفضلى وضمان حماية حقهم في تنشـئة اجتماعية سليمة في ظل الطلاق:

- في نتائج تقييم عام 2018م جاءت النتائج لتشير إلى أن نحو 82,8٪ بأن الاتفاقية حققت ضمانات كاملة لحماية حقوق الطفل وتحقق ظروف مواتية للتنشئة الاجتماعية السليمة للطفل حتى في ظل ظروف طلاق الوالدين، بينما أشـار 3,4٪ فقط بأنها حققت ذلك بدرجة متوسـطة، لكن كان هناك نحو 13,8٪ ممن أشـاروا بمحدودية مراعاة الاتفاقية لمصلحة الطفل الفضلى وتحقق ظروف التنشئة الاجتماعية السليمة.
- فـي نتائج تقييم عام 2020 م جـاءت نتائج تقييم مدى تحقيق الاتفاقية لحقـوق الأبناء وحمايتهم وتهيئة تنشـئتهم السليمة في ظل الطلاق يرى نحو 69٪ أنها حققت ذلك بدرجة كبيرة أو كبيرة للغاية، بينما يرى نحو 19٪ إلى تحقيق ذلك بدرجة متوسطة، بينما 10٪ يرون أن ذلك تحقق بدرجة محدودة.

مدى تقليل الاتفاقية من الشعور بضرورة الانتقام بين الطرفين وانعكاسه على مصلحة الأطفال:

- في نتائج تقييم عام 2018م جاءت النتائج لتشير إلى أن نحو 65,5٪ من المشاركين فى الاستقصاء أن الاتفاقية تصدت لمشاعر الانتقام بين الوالدين المتنازعين بما كان يؤثر على مصلحة الأبناء، بينما أشار 3,5٪ أنها قللت نسبياً من ذلك، إلا أن نحو 31٪ يرون أن تأثير الاتفاقية كان محدوداً في تحقيق هذا الهدف.
- فـي نتائج تقييم عام 2020 م جاءت نتائج تقييم مدى تقليل الاتفاقية الوالدية من الشـعور بضرورة الانتقام بين الطرفين على حسـاب مصلحة الأطفال، يرى نحو 61٪ أن ذلك تحقق بدرجة كبيرة أو كبيرة للغاية، بينما 26٪ يرون أنها حققت ذلك بدرجة متوسطة، بينما نحو 13٪ فقط من يرون أنها حققت ذلك بدرجة محدودة للغاية.

فـي هـذا الإطار وحرصاً على تحقيق أفضـل النتائج المرجوة منْ تطبيق اتفاقيـة العلاقة الوالدية يأتي تطبيقَ هذا الاسـتقصاء لتقييم الأثر المحقق منْ الاتفاقية منْ واقع رؤية عينـة منْ الآباء والأمهات المفارقينَ بعضهمْ البعض منْ الذينَ طبقـتْ عليهمْ تلكَ الاتفاقية، وتقديم رؤية واقعية لأهم الآثار الإيجابية المحققة وكذلـكَ تقديمُ رؤية مقترحة لأوجـه التطوير التي يمكـنُ أنْ تحققَ أفضلَ واقعٍ تطبيقـي للاتفاقية، وصولاً لتحقيق فلسفة تطبيق الاتفاقية والهدف منها.

أولاً - الخصائص الديموغرافية لعينة استقصاد الرأي حول اتفاقية العلاقة الوالدية:

1.1. التوزيع النوعي لعينة الاستقصاء:

أُجـري اسـتقصاء رأي لعينـة من الآباء والأمهات الذين اعتمدوا اتفاقية العلاقة الوالدية خلال نهاية عام 2020 علـى عينة مقاربة من الجنسـين بنحو 54,8٪ من الرجال، مقابل 45,2٪ من السـيدات من الذين استفادوا من تطبيق اتفاقية العلاقة الوالدية.

التوزيع النسبي لجنس عينة الاستقصاء

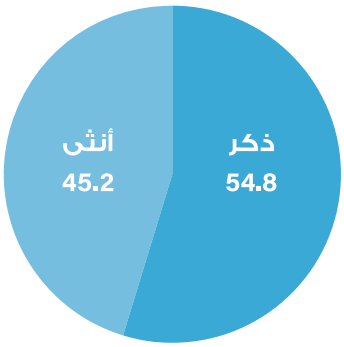

شكل بياني رقم (1)

2.1. التوزيع العمري:

جاءت النسبة الأعلى من عينة الاستقصاء في الفئة العمرية (من 30 : أقل من 36 عاماً) بنسبة نحو 32.3٪، يليها المستجيبون في الفئة العمرية (من 36: أقل من 42 عاماً) بنسبة نحو 25.8٪، وبصفة عامة يلاحظ أن الأزواج المنقضية علاقتهم الزوجية ممن هم في عمر 35 عاماً فأقل بلغت نسبتهم نحو 71٪ من إجمالي العينة، وهو ما يشير لحداثة عمر العلاقة الزوجية من واقع صغر متوسط العمر للعينة الأغلب من المبحوثين، بما قد يشير إلى وقوع معظم حالات الطلاق خلال العقد الأول من عمر الزواج.

ومن خلال إحصائية وزارة العدل بشأن عدد حالات الطلاق في إمارة الشارقة في عام 2019، تبين أن عدد حالات الطلاق الموثقة في قسم الإشهادات عدد 395 حالة طلاق، وتوزعت في الفئات العمرية طبقاً لأعمار الأزواج الرجال الذين يتوقع أن تكون زوجاتهم أصغر منهم في سن الطلاق على النحو التالي:

- 33٪ كان عمر الزوج أقل من 30 عاماً.
- 34٪ كان عمر الزوج من 30 : أقل من 40 عاماً.
- 21٪ كان عمر الزوج من 40 : أقل من 50 عاماً.
- 12٪ كان عمر الزوج من 50 عاماً فأكثر.

من خلال النتائج تبين أن الفئة العمرية من (30 إلى أقل من 40 عاماً) هي أكثر الفئات العمرية التي يقع فيها الطلاق ممن لديهم أبناء بنسبة نحو 23.3٪ من إجمالي العينة، كما كانت الفئة ذاتها هي أكثر الفئات العمرية عقداً لاتفاقية العلاقة الوالدية. بينما جاءت في المرتبة الثانية في عينة الاستقصاء للفئة العمرية من 36: أقل من 42 عاماً بنسبة تمثيل بالعينة بلغن نحو 25.8٪. بصفة عامة جاء المتوسط العام لعمر عينة الاستقصاء بنحو 38 عاماً وخمسة أشهر، بينما جاء متوسط عمر زوج/ة المبحوث/ة بنحو 36 عاماً وتسعة أشهر.

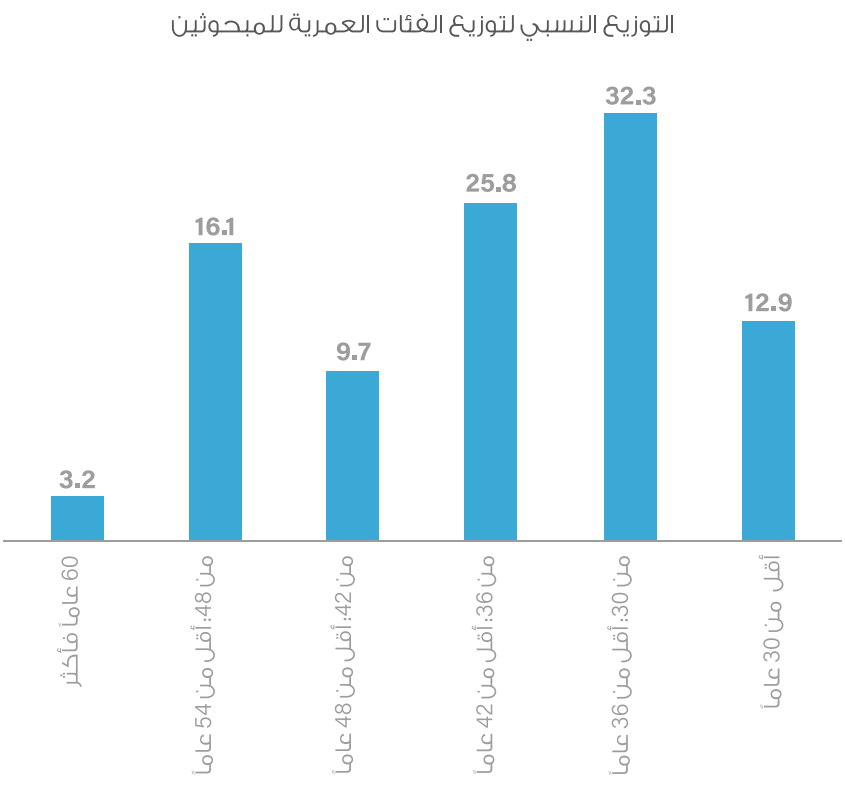

شكل بياني رقم (2)

3.1. التعليم:

جاء نحو 39٪ من عينة الاستقصاء من الحاصلين على مؤهل ثانوي متوسط، بينما نحو 35٪ حاصلين على تعليم جامعي أو أعلى، بينما من حصلوا على مؤهل أقل من الثانوية العامة بلغوا نحو 13٪، بما يشير إلى أن نحو ثلثي عينة المستفيدين من اتفاقية العلاقة الوالدية حصلوا على نصيب جيد من التعليم، بما يشير إلى عدم وجود علاقة ارتباطية قاطعة بين انخفاض مستوى التعليم وبين فشل العلاقة الزوجية.

المؤهل العلمي للمبحوث / ة

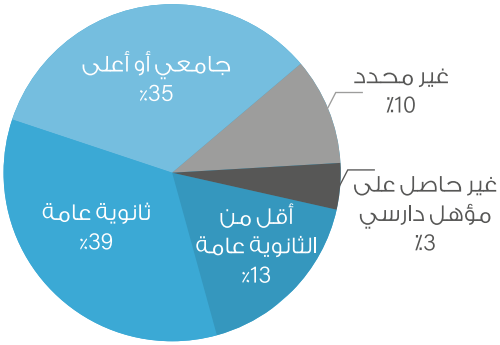

شكل بياني رقم (3)

وفي تحليل للفروق التعليمية بين الزوجين في احتمالية الربط بين فشل العلاقة الزوجية وبين الفجوة الثقافية والتعليمية نجد أنه قد تقاربت النسبة الأعلى في نفس المؤهل الدراسي بين المبحوثين والمبحوثات السابق ذكرها وبين مؤهلات أزواجهن وزوجاتهم ممن يحملون مؤهل ثانوية متوسط بنحو 32٪، وإن جاء نسب الحاصلين على المؤهل الجامعي من أزواج وزوجات المبحوثات والمبحوثين بنسب أقل بلغت نسبتهم 29٪ فقط وبما يقل عن نسب عينة المبحوثين بنحو 6٪.

المؤهل العلمي للزوج / ة السابق / ة للمبحوث / ة

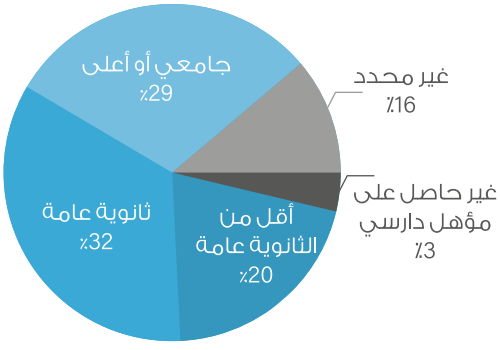

شكل بياني رقم (4)

من خلال تحليل جدول العلاقات الارتباطية بين المستويات التعليمية للأزواج مقارنة بالمستويات التعليمية للزوجات نجد أن هناك تكافؤ تعليمي بين نحو 61.3٪ من عينة الاستقصاء وبين زوجاتهم أو أزواجهن، بينما كان هناك فروق في مستوى التعليم لصالح الزوجات مقارنة بأزواجهن لدى نحو 22.6٪، وعلى الجانب الآخر كانت هناك فروق في المستوى التعليمي لصالح عينة الأزواج مقارنة بزوجاتهم لدى نحو 16.1٪.

4.1. الحالة الاجتماعية الحالية لعينة الاستقصاء وأزواجهن وزوجاتهم السابقين:

نحو 32٪ من عينة الاستقصاء متزوجون حالياً وبدأوا حياة أخرى جديدة مع إنسان آخر، حيث جاءت نسبة المتزوجون حالياً من الرجال نحو 41.2٪، بينما من النساء نحو 21.4٪، وهو ما قد يشير إلى أن الرجال يكونوا أكثر ميلاً نحو الدخول في علاقة زواجية جديدة بعد فشل زيجاتهم السابقة مقارنة بالنساء، أو ربما لكون بعض من تلك العلاقات الزوجية لهؤلاء الرجال كانت قائمة منذ وجود العلاقة الزوجية الأولى المنتهية وربما كانت جزءًا من المشكلة التي أدت لدفع الزوجة لطلب الطلاق.

الحالة الاجتماعية الحالية لعينة الاستقصاء

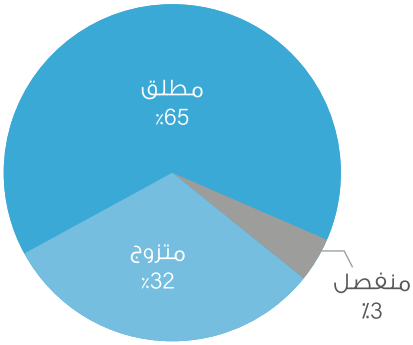

شكل بياني رقم (5)

لكن بصفة عامة من مازالوا في حالة الطلاق يبلغ نحو ثلثي العينة بنسبة 65٪، حيث كانت نسبة من هم مازالوا مطلقين من الرجال بنحو 58,8٪، بينما مازال نحو 71,4٪ من السيدات مطلقات دون بدء حياة زوجية جديدة، وتلك النسب تتركز أكثر لدى الأزواج والزوجات حديثي الانفصال. بينما جاءت نسب المنفصلين فقط نحو 3٪.[1]

بتحليل الحالة الزواجية لأزواج وزوجات عينة البحث نجد أن نحو 35,7٪ من السيدات المنتهية زيجاتهن بالطلاق فإن أزواجهن السابقين هم متزوجون حالياً، بينما نجد أن 17,6٪ من زوجات المبحوثين السابقات هن متزوجات بآخرين حالياً.

الحالة الاجتماعية الحالية للطرف للزوج / ة السابق / ة للمبحوث/ ة

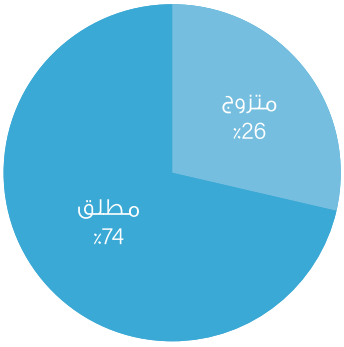

شكل بياني رقم (6)

5.1. عدد الأبناء المشمولين بالاتفاقية وسنوات الزواج المنتهي:

جاء متوسط عام عدد الأبناء المشمولين بالاتفاقية بنحو 2,33 طفل/ للأسرة الواحدة (بما يعني عدد 7 أطفال لكل 3 أسر)، على جانب آخر كان متوسط عام سنوات الزواج للعلاقات الزوجية المنقضية سنوات، وهى فترة طويلة نسبياً توضح أن رغم قضاء فترات طويلة نسبية من عمر الزواج لكنه لا يعني أن الزوجين قادران على إدارة حياتهما المشتركة بنجاح، كما يشير إلى عدم القدرة على التأكيد أن معظم حالات الطلاق تكون في السنوات الثلاث الأولى من الزواج.

(1) المقصود بالانفصال هم الزوجان التي انقطعت علاقتهما الزوجية دون إتمام الطلاق الرسمي، وهم من يكونون في بداية مرحلة النزاع.

6.1. العمل:

جاءت نسبة من يعملون حالياً بنحو 74٪ من إجمالي عينة الاستقصاء مقابل 26٪ فقط لايعملون، حيث جاءت نسبة البطالة بين عينة الرجال محدودة بنحو 5,9٪، بينما جاءت بين عينة السيدات بنحو 42,9، على جانب آخر جاءت نسبة العاملين في القطاع الحكومي من عينة الاستقصاء نحو 39٪ بينما العاملون في القطاع الخاص 29٪ ونسبة 6٪ يعملون أعمال حرة.

ينما جاءت حالة العمل لأزواج وزوجات عينة الاستقصاء السابقين لتشير إلى نسب بطالة بلغت نحو 42,2٪ جاءت جميعها لدى الزوجات السابقات لعينة الاستقصاء. وأن نحو 64,3٪ من الأزواج السابقين لعينة النساء ممن يعملون حالياً في القطاع الحكومي.

حالة العمل الحالية لعينة الاستقصاء

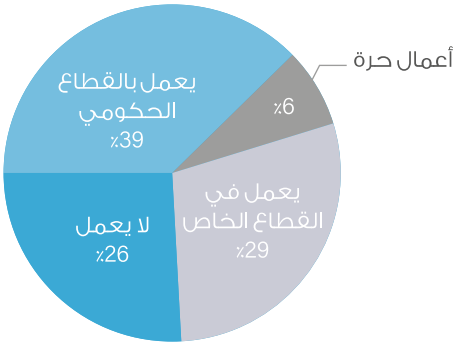

شكل بياني رقم (7)

ثَانِيًا - نتائج استقصاء الرأي للوالدين حول اتفاقية العلاقة الوالدية:

تم اختيار العينة من الآباء والأمهات ممن خضعوا لتنفيذ اتفاقية العلاقة الوالدية، حيث تم استقصاء آرائهم بوضوح بعد مرور نحو عامين لمشاركتهم في تقييم جوانب الاتفاقية فيما يتعلق بالشق التنفيذي للتحقق من واقع التطبيق في ضوء تجارب واقعية، حيث جاءت آراء الآباء والأمهات المنتهية علاقتهم الزوجية بالطلاق على النحو التالي:

1.2. أسباب فشل العلاقة الزوجية وصولاً لعقد اتفاقية العلاقة الوالدية:

يجب الإشارة في البداية أن العلاقة الزوجية هى علاقة إنسانية تخضع في عوامل نجاحها أو فشلها إلى أسباب عديدة متداخلة ذات أوزان نسبية متباينة في التأثير وإحداث الفشل، ولا يمكن اختزال أسباب الفشل في سبب وحيد، لكننا نتعامل مع السبب الرئيسي الظاهري الأكثر قناعة لدى واقع تقييم المبحوثين أنفسهم للسبب الرئيسي لفشل العلاقة الزوجية. كما أنه جدير بالملاحظة أن السبب الرئيسي الذي يذكره عينة الدراسة قد لايمثل رؤية الطرف المشارك في الاستقصاء لكن ربما كان الدافع المثار عند طلب إنهاء العلاقة من الطرف الثاني الغائب عن دراستنا الحالية.

السبب الرئيسي للخلاف بين المبحوث / ة والزوج / ة السابقة / ة وصولاً لمرحلة إنهاء العلاقة الزوجية

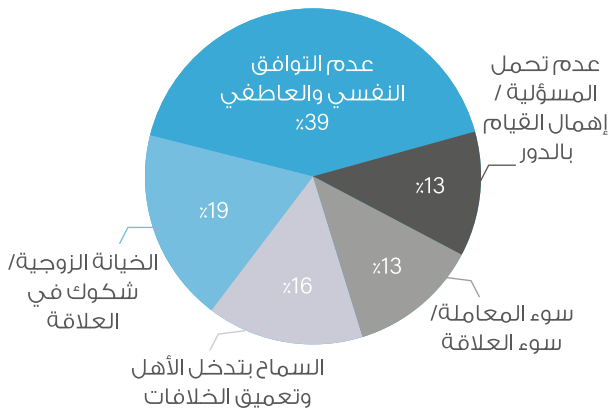

شكل بياني رقم (8)

حيث أشـار نحو 39٪ من عينة الاسـتقصاء إلى أن سبب فشـل العلاقة الزوجية الرئيسي هو عدم التوافق النفسي والعاطفي بين المبحوث وبين الطرف الآخر، وقد ذكر هذا السبب نحو 58.8٪ من الرجال، في مقابل 14.3٪ فقط من السـيدات، وهذا السـبب يحمل في طياته العديد من الأسـباب والمظاهر والخبايا، وممارسـات عدم التوافق بعضها يمكن التعبير عنه أو تناوله، لكن هناك الجزء الآخر المؤثر الذي يعود في الأساس للعلاقة الخاصة بين الزوجين.

بينما تأتي الشـكوك في الخيانة الزوجية السـبب الرئيسي الثاني لإنهاء العلاقة من حيث النسبة كما ذكر نحـو 19٪ من عينة الاسـتقصاء، وهنا تأتي الخيانة كسـلوك مبرر غير مقبول كأحد نواتج عدم التوافق النفسـي والعاطفي، وتعبيراً عن خلل العلاقة بين الزوجين وخروجها عن مسارها نحو الإنهيار.

وفي المرتبة الثالثة جاء تدخل الأهل في الخلافات العادية وفي الحياة الزوجية كسـبب رئيسـي لفشـل العلاقة الزوجية بنحو 16٪، حيث إن نمط السكن لقطاع كبير من الشباب يكون في أسر ممتدة مع الأهل فإن بروز هذا العامل يبدو بوضوح لكونه نمط معيشي له كثير من الإيجابيات كما له بعض من السلبيات لكن يبقى التوازن في العلاقات الاجتماعية مع العائلة الكبيرة وبين إدارة الأسـرة الصغيرة هو الأسـاس في حفظ مسار خصوصية العلاقة الزوجية.

وامتداداً للسـبب الأول يأتي من نواتجه أسـباب أخرى يمكن أن نعزوها أو نربطها بعدم التوافق العاطفي والنفسـي ألا وهو سوء العلاقة أو سـوء المعاملة لأي من الطرفين أو كليهما نحو الآخر والذي كان سبباً أساسياً ظاهرياً لنحو 13٪ من العلاقات الزوجية المنتهية، وبذات النسـبة يأتي سبب آخر يتعلق بعدم تحمل أحد الطرفين أو كليهما لمسـؤولياته والقيام بأدواره، وهو سبب لاح كثيراً في الأفق في كثير من النقاشات حول أسباب ارتفاع نسـب الطلاق في المجتمع، وهو قد يعود لضعف الوعي بمسـؤوليات ومتطلبات الـزواج الناجح، أو نمط تربوي يعود لسـيطرة السـلوكيات الاعتمادية بين الأبناء على شـخصيتهم من جراء اعتماديتهم الواضحة في التربية علـى العمالة المنزلية في كثير من الأمور في مراحل تنشـئتهم والتي قد تأتي مقرونة بتدليل الأبوين للطفل أو الانشغال عنه.

2.2. مدى تحقق الأثر الإيجابي من اتفاقية العلاقة الوالدية في تحديد علاقة الآباء بالأبناء بعد الطلاق:

يـرى نحـو 45.2٪ من عينة الاسـتقصاء أن اتفاقية العلاقة الوالدية حققت تأثيـراً إيجابياً للغاية في تحديد علاقة الآباء بالأبناء بعد الطلاق، حيث جاءت النسـبة الأعلـى لتحقق ذلك لدى عينة الرجال بنحو 47.1٪ مقابل 42.9٪ بين السـيدات، وذلك لما كان يعانيه الرجال من خلل فـي التواصل مع الأبناء لكونهم في حضانة الأم، حيث أتت الاتفاقية لتنظم شـكل العلاقة بين الأب والأبناء وتنظم سـبل حصول الطرف غير الحاضن على الحق في الرؤية في ظروف مواتية ومشـبعة لاحتياجاتهم الإنسـانية لكلا الطرفين (الأب والأبناء). في حين أشـار نحو 32.3٪ أن الاتفاقية حققت تأثيراً إيجابياً جيداً في الشأن ذاته مقارنة بذي قبل، وقد جاءت نسبة النساء هى الأعلى في درجة التقييـم الإيجابي في أثر الاتفاقية على تحديد علاقة الآباء بالأبناء بنحـو 42.9٪ منهن في مقابل 23.5٪ بين عينة الرجال.

في حين أشـار نحو 16.1٪ لإيجابية ما حققتـه اتفاقية العلاقة الوالدية في تنظيم العلاقة مع الأبناء لكن شابتها بعض الجوانب السلبية الأخرى، بينما جاءت النسبة محدودة ممن يرون عدم وجود أي تأثير يذكر للاتفاقية في هذا الجانب كما أشار بذلك نحو 6.5٪ من عينة الاستقصاء.

3.2. مدى تأثير اتفاقية العلاقة الوالدية في الحد من استغلال الأبناء في الخلافات بين الأبوين:

"هذا ما جناه أبواي عليّ" تلك العبارة التي قد تدور في خُلد الطفل عندما يُدفع به في خضم صراع الأبوين، والذي قد يزداد سوءًا عندما يصبح الطفل مستخدماً كجزء من هذا الصراع أو طرفاً يُزج به في ترجيح كفة أمام أخرى لأي من الوالدين ضد الآخر، كما يحدث عندما يستخدم الطفل كأحد أوراق الضغط أو وسائل انتقام أحد الأبوين المتنازعين في إدارة صراعهما المأسوف عليه ضد الآخر. حيث قد يلجأ البعض من الأزواج إلى استمالة الأطفال نحوهم حتى وإن اضطروا لذلك عبر تشويه الطرف الآخر أو زيادة جرعة العطايا دون تقدير لعواقب هذا الأمر من إحداث تشتت في عواطف الأبناء والاتجار بها بين كلا الأبوين. أو استخدام الطفل كورقة ضغط لتحقيق مكاسب أكبر لأي من الطرفين في مرحلة النزاع واكتساب الحقوق المادية وما يخلفه ذلك من تأثير سلبي في فقدان الطفل للشعور بالأمن النفسي وما قد يتبعه ذلك من مشكلات نفسية أخرى.

تقييم المبحوثين لمدى تحقق الأثر الإيجابي من اتفاقية العلاقة الوالدية في تحديد علاقة الآباء بالأبناء بعد الطلاق

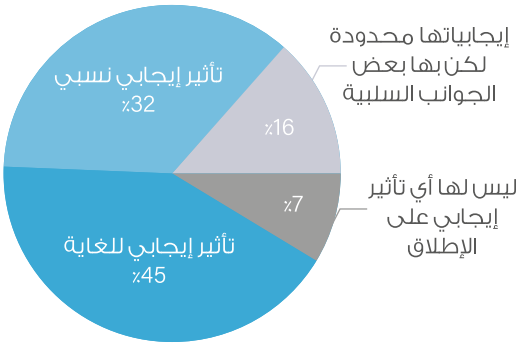

شكل بياني رقم (9)

في هذا الإطار هدفت اتفاقية العلاقة الوالدية نحو الحد من الشعور بالانتقام الذي قد ينتاب أحد الوالدين أو كليهما والذي غالباً ما يأتي على حساب مصلحة الأطفال، والحد من استخدام الأطفال كجزء من النزاع القائم بين الزوجين المفارقين، حيث يرى نحو 42٪ من عينة الاستقصاء أن اتفاقية العلاقة الوالدية قد قللت لحد كبير للغاية من تلك الممارسات البغيضة خلال فترة النزاع بين الطرفين والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن فترة التنازع قبل الفراق، بينما أشار نحو 19.4٪ من عينة الاستقصاء إلى تحقيق الاتفاقية لهدفها في هذا الجانب بدرجة كبيرة وإن مورست أحياناً بعض من الممارسات الانتقامية المحدودة. وكان تقييم تأثير الاتفاقية إيجابياً في هذا الجانب لدى نحو 58.8٪ من عينة الرجال، مقابل نحو 61.3٪ لدى النساء.

مدى تقليل الاتفاقية الوالدية من الشعور بضرورة الانتقام بين الطرفين على حساب مصلحة الأطفال

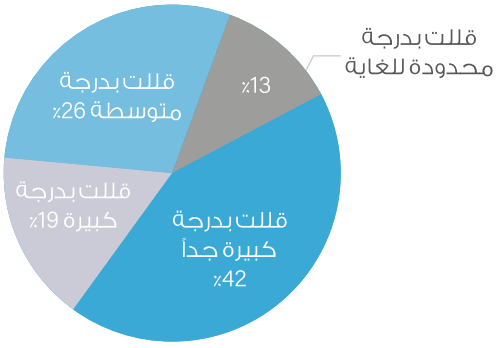

شكل بياني رقم (10)

بينما يرى نحو ٢٥,٨٪ أنها الاتفاقية قد حققت تأثيراً متوسطاً في هذا الجانب مقارنة بذي قبل، لكن هناك ما يقارب نحو ١٣٪ ممن يرون أن تأثير الاتفاقية في هذا الجانب محدود لدرجة كبيرة لكون أن قيام أحد الطرفين بتلك الممارسات الانتقام به غالباً ما يواجه برد فعل مماثل في إشارة لصراع غير عقلاني تسوده روح الانتقام خاصة في حالات الطلاق بسبب الخيانة أو الطلاق الحادث في إطار إحداث جرح عميق لدى أحد الطرفين نحو الأخر.

4.2. مدى تحقيق الاتفاقيــة مصلحة الأبناء وحقوقهم وحمايتهم وتهيئة التنشئة السليمة في ظل الطلاق:

قــد لا يمتــد الزواج لســنوات عُمــر الزوجين وتأتي محطــة النهايــة لقطار علاقة الشــريكين في وســط الطريــق، حينها يكتب الشــريكان فصلهمــا الأخير في حياتهما الزوجية، بعدما تجف المشاعر، وتتنافر القلوب، وتســتحكم الخلافات، يصبح الطلاق أمراً واقعاً، بعدما ينضب معيــن الحلول، وتبــددت فرص ترميم مشــاعر المودة والرحمــة بينهما، وتــؤول جهــود التوافق نحو الفشل ووصول العلاقة إلى مرحلة اللا عودة.

وفي هــذه المرحلــة القاتمة من عمــر العلاقة والتــي قد يتطلع فيها أحــد الزوجيــن أو كليهما نحو فكرة أن الطلاق هو نهاية للمتاعب والقيود وفرصة لبدء حياة جديــدة خالية من أي منغصات، بينما في الحقيقة تبــدأ مرحلة أخرى تأتــي لاحقة لتلك النهايــة الظاهرية للعلاقة المنقضية، والتي قد يتوارى فيها التفكير مؤقتاً حــول الأبناء وحقوقهم وحمايتهم ومستقبل العلاقة معهم، مروراً بظروف تنشئتهم في الواقع الجديد بعد انفصال علاقة الأبوين، وما قد يفرزه هذا الواقع الجديد من مشــكلات نفســية واضطــراب على الأبناء، قد تزداد وتيرته إذا أخذ هذا النزاع منحى تصاعدي نحو أروقة المحاكم وتبادل الاتهامات والمكايدة رغبة في الانتقام.

مــن هنا يتضح مدى أهميــة اتفاقية العلاقة الوالدية نحــو مراعاة حقوق الأبناء وحمايتهم وتهيئة بيئة تنشــئة ســليمة في مرحلة ما بعد الطلاق، حيث يرى نحو 32.3٪ من عينة الاستقصاء أن اتفاقية العلاقة الوالدية حققت أثــراً كبيراً للغاية نحو الحفــاظ على مصلحة الأبناء وحقوقهــم وحمايتهم وتهيئة فرص التنشــئة الاجتماعية السليمة، كذلك يرى نحو 38.7٪ أن الاتفاقية حققت أثراً جيداً في الشأن ذاته.

مدى تحقيق الاتفاقية لحقوق الأبناء وحمايتهم وتهيئة تنشئتهم السليمة في ظل الطلاق

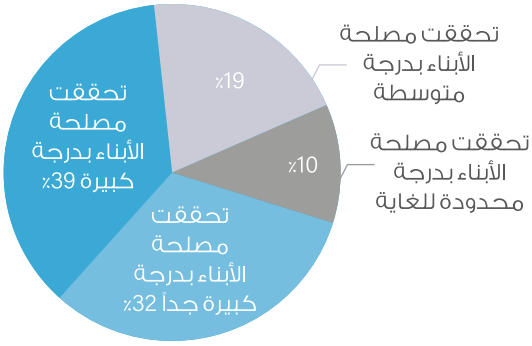

شكل بياني رقم (11)

وبصفة عامة جاء التقييم الإيجابي لأثر الاتفاقية في الحفاظ على مصلحة الأبناء وحقوقهم وحمايتهم وتهيئة فرص التنشــئة الاجتماعية السليمة بنحو 71٪ بين عينة الاســتقصاء، حيث كان التقيم الإيجابي بين الرجال بنســبة نحو 58.8٪، في مقابل تقييم إيجابي بين الســيدات بنحو 85.7٪ في إشــارة واضحة نحــو امتنان الأمهات للاتفاقية في هذا الشــأن لكونهن هن الأكثر صلة بمتطلبات التنشئة الاجتماعية للأبناء والبيئة الطيبة لها، وأكثر تقديراً لتحديات التنشئة الاجتماعية في ظل انفصال الزوجين.

بينما جاءت النظرة المحايدة لأثر الاتفاقية فيما يتعلق بحماية الأبناء وحقوقهم بنســبة بلغت نحو 19.4٪، في حين جاء التقييم السلبي لمحدودية أثر الاتفاقية بنسب محدودة بلغت نحو 9.7٪ فقط.

5.2. مَـدَى تَحْقِيقِ اتفاقيـة اَلْعَلَاقَةِ اَلْوالِدِيَّـةِ لِلتَّواصُلِ اَلْجَيِّدِ بَيْنَ اَلطَّرَفِ غَيْرِ اَلْحَاضِنِ مَعَ اَلْأَبناء:

مدى ما حققته اتفاقية العلاقة الوالدية لتمهيد العلاقة وتحقيق التواصل الجيد بين الطرف غير الحاضن مع الأبناء

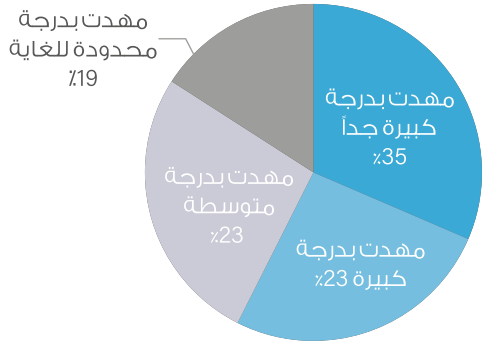

شكل بياني رقم (12)

يقصد بالتواصل الجيد بين الآباء غير الحاضنين وبين الأبناء هو التواصل المسـتدام الذي يمنح الأب أو الطرف غير الحاضن فرص متابعة الأبناء ومشـاكلهم والتفاعل معهم بصورة شبه يومية سواء من خلال أي من وسائل الاتصـال المختلفة أو مـن خلال وسـائل تفاعلية أخرى، وليس المقصـود نمط الرؤية التقليديـة المتباعدة التي لايتخلل فيما بين مرات الرؤية أي اتصال حقيقي بين الأب والأبناء .

حيث يرى نحو 35٪ من عينة الاستقصاء أن اتفاقية العلاقـة الوالدية مهـدت بدرجة كبيـرة للغاية لفرص التواصل الجيـد بين الأب غيـر الحـاضن وبين الأبنـاء، هذا التواصل الذي يسـمح للآباء بالقيام بالدور التوجيهي والاضطلاع بدورهم في عملية التنشـئة الاجتماعية للأبناء، في حين يرى نحو 23٪ من عينة الاستقصاء أن الاتفاقية حققت المطلوب منهـا بدرجـة كبيـرة نسبياً، بينما يرى نحو 23٪ أن تأثير الاتفاقية في هذا الشـأن جاء بشكل متوسـط، وعلى الجانب الآخر يرى نحو 19٪ أن تأثير الاتفاقية جاء محدوداً للغاية في تمهيد التواصل الجيد بين الآباء غير الحاضنين مع الأبناء.

وبصفة عامة فإن نسب الإيجابية الكبيرة في تأثير الاتفاقية في تمهيد التواصل الجيد بين الآباء غير الحاضنين مع الأبناء جاء بنسـبة نحو 58٪، وكانت النسبة بين عينة الرجال والنساء جاءت متقاربة للغاية، وإن كان رأي الرجال في هذا الشـأن له الأولوية لكونهم هم الأكثر شعوراً بأثر الاتفاقية على استدامة وتفاعلية علاقاتهم بأبنائهم من منطلق أن الآباء غالباً ما يكونون هم الطرف غير الحاضن.

6.2. رأي عينة الاستقصاء في مساهمة اتفاقية العلاقة الوالدية في التفكير للعودة بعد الانفصال:

مدى مساهمة اتفاقية العلاقة الوالدية في التفكير لعودة العلاقة الزواجية بعد الانفصال

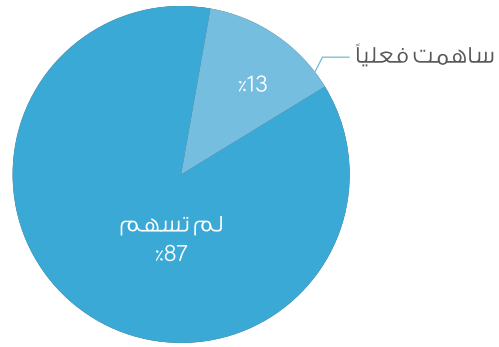

شكل بياني رقم (13)

مـن واقع عينة الاسـتقصاء لتقييم الأثر الإيجابي غير المباشر لاتفاقية العلاقة الوالدية على علاقة الأبوين بعـد انهيارهـا في كـون وجود فـرص قـد تصنعها تفاهمات اتفاقية العلاقـة الوالدية في ترميم العلاقة بين الطرفين واسـتعادة حياتهما المشتركة مرة أخرى، فقد أشـار نحو 13٪ من عينـة الاسـتقصاء أن الاتفاقية بالفعل أسـهمت في إعادة الـروح لحياتهمـا الزوجية المجمـدة حينمـا أوقفت فـرص تفاقم الخـلاف وزرع الكراهية والانتقام بين الطرفين، وهى نسـبة وإن كانت تبدو غير كبيرة لكنها تمثل نقلة قوية نحو فرص تحقيق الاتفاقية لمد جسـور العلاقات المهترئـة يمكن لاحقاً البناء عليها وتعظيم أثرها في هذا الجانب. حيث أشـار نحـو 17.6٪ من الرجال إلى اسـتعادة علاقته بزوجته بعد انتهائها، في مقابل نسـبة أقل بين عينة النسـاء بلغت نحو 7.1٪ من العلاقات المنتهية.

7.2. إيجابيات وسلبيات اتفاقية العلاقة الوالدية:

بحساب الوزن النسبي لآراء عينة الاستقصاء عن الإيجابيات مقابل السلبيات التي أفرزتها عقد اتفاقية العلاقة الوالدية جاءت النسب لتشير إلى أن نسبة الإيجابيات المسردة بلغت نحو 72.3٪ من إجمالي الآثار المحققة من واقع تجارب عينة الاستقصاء، في مقابل نحو 27.7٪ فقط من السلبيات التي لازالت تشوب بعض الممارسات والتي لم تحقق الاتفاقية الأثر المتوقع في مواجهتها.

لكن بصفة عامة يجدر الإشارة إلى أن نسب الإيجابيات المحققة هى نسب جيدة للغاية عند الوضع في الاعتبار أن السلوك الإنساني وما يعتريه من ردود أفعال مهما أخضعتها لمعايير وأطر تنظيمية فلا يمكن للسلوك والعلاقات الإنسانية أن تكون وفق تصور كامل يخضع للسيطرة المطلقة خاصة في العلاقات الإنسانية المتهدمة التي قامت يوماً ما على تقارب وحميمية، حيث إن تغيير الممارسات في المواقف الحياتية والإنسانية خاصة المصاحبة للأزمة يخضع لاعتبارات كثيرة من أهمها خصوصية العلاقة وتطوراتها والسمات الشخصية لأطرافها، والنزعات الفكرية والعاطفية الحاكمة للمواقف وردود الأفعال.

النسب المقارنة بين الوزن النسبي للإيجابيات والسلبيات للاتفاقية طبقاً لإجمالي آراء عينة الاستقصاء

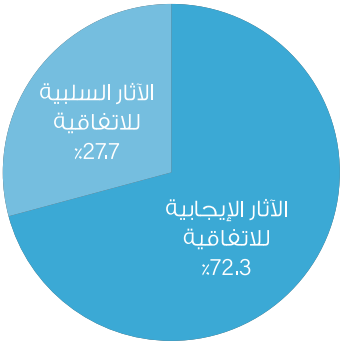

شكل بياني رقم (14)

8.2. إيجابيات اتفاقية العلاقة الوالدية:

أثمرت اتفاقية العلاقة الوالدية عن العديد من الإيجابيات التي عالجت مساوئ عدة اعتادنا على معايشتها في كثير من العلاقات الزوجية عندما تتداعى وتسير في طريقها نحو الانهيار، ومن أبرز تلك الإيجابيات ما أشار به نحو 61.3٪ من عينة الاستقصاء بأن الاتفاقية نظمت حقوق الرؤية للطرف غير الحاضن بما سمح بالتواصل الدائم مع الأبناء، وضمنت للأبناء استمرار رؤيتهم للوالدين بما يقلل من تداعيات التباعد النفسي بين الأبناء وبين الآباء غير الحاضنين.

وقد جاءت نسب من ذكروا تلك الإيجابية من عينة الرجال 58.8٪، بينما ذكرها نحو 64.3٪ من بين عينة النساء المشاركات في الاستقصاء.

كما نظمت اتفاقية العلاقة الوالدية الإطار العام لحقوق الأبناء وقلصت من انتهاك تلك الحقوق سعياً لتحقيق ما يسمى بالمصلحة الفضلى للطفل وهو ما أقر بوجوده كأحد جوانب الإيجابية من الاتفاقية نحو 51.6 ٪ من عينة الاستقصاء، حيث حققت الاتفاقية ضمانات كاملة لحماية حقوق الأبناء، وقد جاءت نسب من ذكروا تلك الإيجابية من عينة الرجال 64.7٪، بينما ذكرها نحو 35.7٪ من بين عينة النساء المشاركات في الاستقصاء، وهو ما يوضح وجود تباين واضح في نسب طرح الإيجابية بين عينة الرجال والنساء لصالح عينة الرجال وبفارق غير قليل.

الجوانب الإيجابية المحققة من اتفاقية العلاقة الوالدية في رأي عينة الاستقصاء

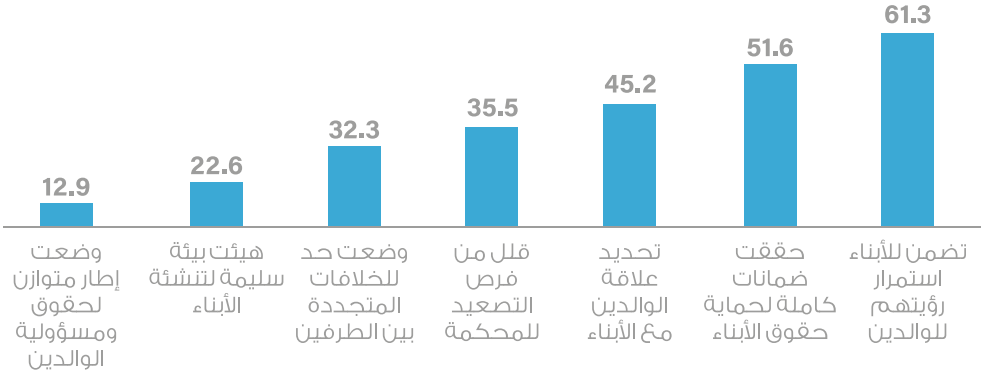

شكل بياني رقم (15)

كما أثمرت الاتفاقية عن إيجابية أخرى تتعلق بأنها حددت علاقة الوالدين مع الأبناء وصار هناك إطار عام يحكم الحقوق المشتركة لكافة الأطراف كما ذكر ذلك نحو 45.2٪، وقد جاءت نسب من ذكروا تلك الإيجابية من عينة الرجال 52.9٪، بينما ذكرها نحو 35.7٪ من بين عينة النساء المشاركات في الاستقصاء. ويتضح هنا أيضاً الفروق الواضحة في نسب ذكر تلك الإيجابية لصالح عينة الرجال لكونهم هم الطرف غير الحاضن والأكثر تضرراً من ضبابية العلاقة مع الأبناء وما يعانوه من جراء ذلك في تواصلهم مع أبنائهم في ظل تعنت بعض الزوجات.

بينما جاءت الإيجابية المتعلقة لكون اتفاقية العلاقة الوالدية قللت من فرص تصعيد الخلاف بين الزوجين إلى المحكمة وما يتبع ذلك من أضرار نفسية على الأبناء وزيادة الشقاق بين الأبوين، بالإضافة للاستنزاف المالي في مصروفات التقاضي، وتلك الإيجابية قد أشار إليها نحو 35.5٪ من عينة الاستقصاء، وقد تقاربت نسب التأييد بين عينتي النساء والرجال والتي بلغت نحو 42.9٪، 41.2٪ على الترتيب.

كما عملت الاتفاقية على وضع حد للخلافات المتصاعدة والمتجددة بين طرفي النزاع لما شملته من بنود منظمة لمواطن النزاع وتجدد الخلاف، وهو ما أشار إليه نحو 32.3٪ من عينة الاستقصاء، كان أغلبهم من النساء بنسبة نحو 35.7٪ بينهن، مقابل نحو 29.4٪ بين عينة الرجال.

كما حققت الاتفاقية بُعداً إيجَابيًا آخر يتسم بالأهمية الشديدة والذي يتعلق بتهيئة بيئة صحية سليمة لتنشئة الأبناء كما أشار بذلك نحو 22.6٪ من عينة الاستقصاء، كان أغلبهم من النساء بنسبة نحو 35.7٪ بينهن، مقابل نحو 17.6٪ بين عينة الرجال.

في إطار آخر فقد نجحت اتفاقية العلاقة الوالدية في وضع إطار متوازن لحقوق ومسؤوليات الوالدين نحو الآخر ونحو أبنائهم المشتركين بما يقلل من فرص الصدام أو تراكم المشاعر السلبية بين الأبوين، وذلك ما أشار به نحو 12.9٪ من عينة الاستقصاء، كان أغلبهم من النساء بنسبة نحو 14.3٪، مقابل نحو 11.8٪ بين عينة الرجال.

9.2. سلبيات اتفاقية العلاقة الوالدية:

بتنـاول الجانب الآخر من اتفاقية العلاقـة الوالدية والذي يمكن أن نطلق عليه تحديداً الجوانب الأقل تأثيراً بما يجعل نطـاق التأثير للاتفاقية على تلك الجوانب تمثل سـلبيات للاتفاقية، وقد جاءت السـلبية الأعلى والتي أشـارت إلـى أن الاتفاقية صارت تمثـل ضغطاً مالياً على الأب كما أشـار نحـو 32.3٪ من عينة الاسـتقصاء وكان جميعهـم من عينة الرجال، ويأتي هذا التقييم لكـون الاتفاقية بها بنود إلزامية تحـدد الالتزامات المالية والتي يعتبرهـا العديد من الأزواج سـيفاً مصلتـاً على رقابهم لا يسـتطيعون الافتكاك منه تحت أي ذريعة بما يشـير لفاعلية الاتفاقية في ضمان الحقوق المالية للسيدات وأبنائهن والملقاة على عاتق الرجل.

الجوانب السلبية من اتفاقية العلاقة الوالدية في رأي عينة الاستقصاء

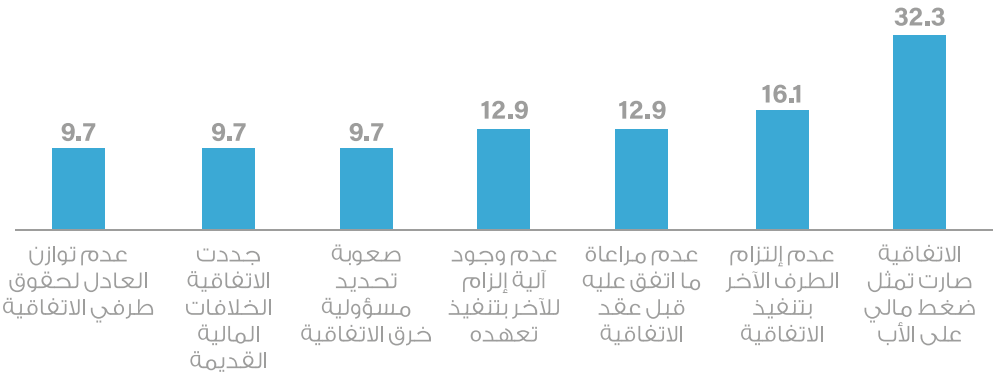

شكل بياني رقم (16)

بينما هناك نحو 16.1٪ من عينة الاستقصاء يشكون من عدم التزام الطرف الآخر بتنفيذ التزاماته المنصوص عليهـا بالاتفاقية، وربما يعود ذلك لصعوبة متابعة بعض الالتزامـات غير المادية والتي يصعب التأكد من حدوث تلك الخروقات بصورة قاطعة كما أشـار بذلك نحو 21.4٪ من السـيدات، في مقابل نحو 11.8٪ من الرجال. حيث إنه مهما اجتهد القائمون على تطبق الاتفاقية في وضع أُطر حاكمة لكافة الممارسات لكنهم لن يستطيعوا سبر أغوار الحقيقة حول مسؤولية الخرق والفعل المضاد وأيهما سبباً وأيهما رد فعل. على جانب آخر فقد انتقد نحو 13٪ أن الاتفاقية قد تأتي متجاهلة لاتفاقات سابقة تم الوصول إليها مسبقاً مما يُعيد طرح نقاشات سابقة حول بعض الأمور قد طويت بالفعل، وهو ما أشار إليه نحو 21.4٪ من السيدات مقابل 17.6٪ من عينة الرجال.

بينما كانت هناك شكوى لدى نحو 13٪ من عدم وجود آلية ملزمة للشخص المتهرب من مسؤولياته المنصوص عليهـا في اتفاقيـة العلاقة الوالدية، وهو أمر يتعلق بتباطؤ إجراءات تصحيح مسـار الطـرف غير الملتزم بصورة نسبية.

وفـي ظـل خرق بعض الاتفاقات التي نتجت بسـبب عـدم التزام أي من الطرفين تتضـح صعوبة تتعلق بإمكانية تحديد الطرف المسـؤول عن خرق الاتفاقية كما أشـار نحو 9.7٪ من العينة، فقد تكون بعض الخروقات هى رد فعل لخرق مسبق من جانب الطرف الآخر بما يجعل من الصعب تحديد الطرف المسؤول بدقة.

فـــي حين أن نحو 9.7٪ أشـــاروا أنه أحيانـــاً عند إعادة طرح بعض الأمور المادية للاتفاق مجدداً بعدما كان قد اتفـــق عليها قبل عقد الاتفاقية قد يُعيد إحياء الخلافات المادية مرة أخرى بعد التوافق عليها من قبل، بينما نحو 9.7٪ من عينة الاستقصاء يرون أن الاتفاقية ليست عادلة بين الطرفين في إعطاء الطرف الآخر مزايا أفضل وهو ما أشار إليه نحو 14.3٪ من السيدات، بينما يرى ذلك نحو 6٪ من الرجال.

نسب الموافقة على الإيجابيات والسلبيات المذكورة عن اتفاقية العلاقة الوالدية طبقاً لجنس عينة الاستقصاء

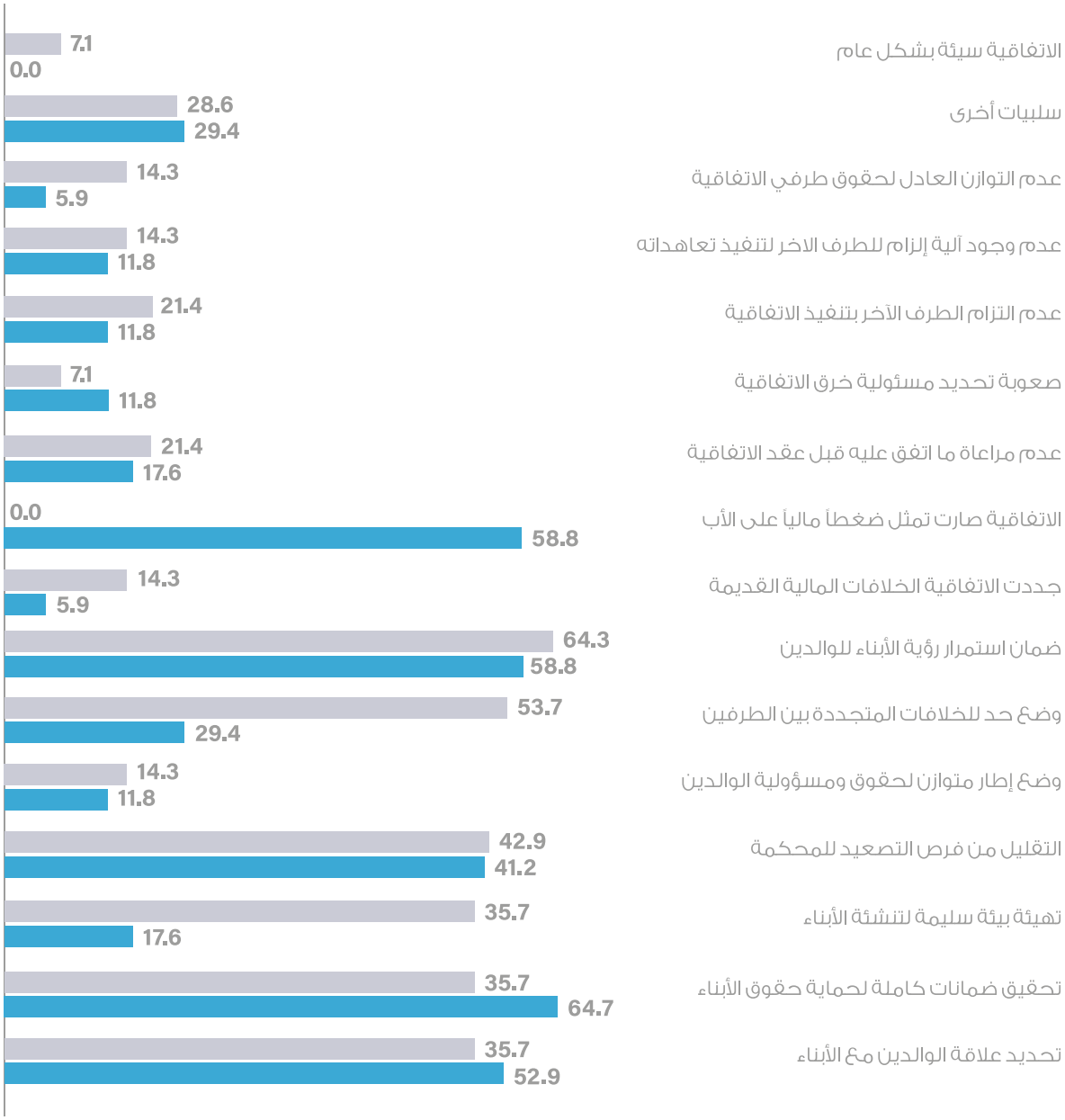

شكل بياني رقم (17)

وبصفة عامة فقد جاء التقييم العام لإيجابية أثر اتفاقية العلاقة الوالدية على العلاقة بين الأبوين والأبناء والحد من الآثار السلبية للطلاق لتشير إلى أن نحو 45.2٪ من عينة الاستقصاء يرون أن الاتفاقية كانت فعالة ومؤثرة بدرجة كبيرة للغاية، بينما يرى نحو 32.3٪ يرون أن الاتفاقية كان لها تأثير إيجابي بدرجة متوسطة، وبصفة عامة فإن التقييم الإيجابي للاتفاقية بمستوييه بلغت نحو 77.5٪ من عينة الاستقصاء بما يشير لنسب رضا عن تأثير وانعكاس الاتفاقية على تنظيم العلاقة الوالدية والحد من التأثيرات السلبية للطلاق. حيث كانت نسبة الرضا عن إيجابية الاتفاقية لدى نحو 70.6٪ من عينة الرجال، بينما كانت نسبة الرضا بين عينة السيدات أعلى في تقديرات إيجابية الاتفاقية لدى نحو 85.7٪ من السيدات.

تقييم عينة الاستقصاء العام عن التأثير الإيجابي العام للاتفاقية في العلاقة بين الأبوين والأبناء والحد من الآثار السلبية للطلاق

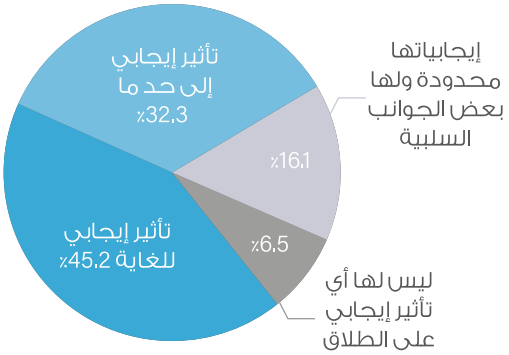

شكل بياني رقم (18)

10.2. مقترحات تطوير اتفاقية العلاقة الوالدية:

أفرز التقييم الحالي عن عدة مقترحات مهمة طُرحت من قبل عينة الاستقصاء تمثل رؤية قائمة على تجارب وخبرات واقعية للمتعاملين مع اتفاقية العلاقة الوالدية أنتجت أطروحات ومقترحات مأمولة، وتلك الرؤى والمقترحات تهدف إلى تطوير عمل الاتفاقية وتعظيم نواتجها، حيث جاءت المقترحات التي أفرزها الاستقصاء على النحو التالي:

- **مراعاة ظروف الأب في النفقة عند تعرضه لتغيير الظروف المادية بنسبة 45.2٪:**

حيث إن إقرار مبلغ النفقة يكون طبقاً لواقع دخل الزوج وقت تحديد قيمة النفقة، لكنه قد تتغير الظروف خاصة لمن يعملون في القطاع الخاص في أوقات التقلبات والأزمات الاقتصادية سواء على المستوى الخاص أو على المستوى العام والتي تتأثر بها كثيراً من الأعمال، مما يطرح رؤية حول إمكانية وجود مرونة تتوافق مع طرفي العلاقة المالية، أي تتوافق مع مستجدات الوضع المالي للزوج خاصة وقت الأزمة، على أن يراعى في تحقيق هذا التوافق عدم تأثر الأبناء ونفقاتهم واحتياجاتهم الأساسية بأي تقليص نسبي مؤقت في قيمة النفقة المقررة بما يؤثر على متطلباتهم الأساسية واحتياجاتهم المعيشية والدراسية والصحية، وهذا الأمر يحتاج لبعض من التفاهمات بين كلا الأبوين بعيداً عن أي حسابات ربحية أو خسارة أو تصفية لحسابات أو اتباع ممارسات تتسم بلي الذراع أو غيرها من تلك الأمور التي قد تشوب علاقة الأبوين بعد الطلاق.

- **تشـكيل لجنة نفسـية واجتماعية متخصصة لمتابعة حالة الأبناء لضمان تحقق المصلحة الفضلى للطفل 41.9٪:**

يأتي هذا المقترح في إطار كون أن التعرف على وضعية الأبناء واسـتقرارهم النفسي والتأكد من تحقق المصلحـة الفضلى للطفل هو أمر هام، حيـث لا تنتهي المهمة بمجرد عقد الاتفاقيـة والتزام كلا الطرفين بمسؤولياتهما المادية الملموسـة المتفق عليها، لكن هناك مسؤوليات أخرى قد تكون أكثر أهمية ولا يمكن مهما تناولتها الاتفاقية سـواء بالتصريح أو بالتلميح أن نطمئن علـى تحققها، بما يتطلب وجود متابعات دورية لتقييم حالة الأبناء لعدة جوانب مثل (التحصيل الدراسي والأكاديمي، مدى استقرار العلاقات الاجتماعية للأبناء، التغيرات النفسية لدى الأبناء، تغيرات السلوك للأبناء، علاقة الأبناء الحالية بالأم أو الأب...إلخ)، حيث إن عدم استقرار أي من تلك الجوانب أو حدوث تغيرات سلبية في أي منها يعني وجود خلل ما في العلاقة بين الأم والأبناء أو ربما مـع الأب أو ربما هناك أوجه تغيير سـلبية نالت من الأبناء واسـتقرارهم، بما يشـير لأهمية المتابعة النفسـية والاجتماعية اللاحقة للأبناء دون الاكتفاء فقط بمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية المادية الذي يحدث في غالب الأمر دون أن تولى الأهمية الواجبة نحو المتابعة الاجتماعية والنفسية للأبناء.

- **وجود جهة مراقبة وملزمة بتنفيذ الاتفاقية 41.9٪:**

مـن الأمـور التي حظيت باهتمامات واقتراحات عينة الاسـتقصاء الاقتراح المتعلـق بوجود آلية أو جهة لمراقبة كلاً من طرفي الاتفاقية في تنفيذ تعاهداته وتحمل مسـؤولياته، لذا فقد جاء هذا الطرح الذي يتناول أن يكون هناك كيان قائم على متابعـة ومراقبة تنفيذ الاتفاقية لتحقيق أقصى فاعلية منها، حيث إن فاعلية تطبيـق أي نـوع من الأُطر التنظيميـة للعلاقة بين الأطـراف تتحقق بتحقـق آليات المتابعـة والرقابة اللاحقة والدائمة، مما يجعل من وجود كيان تنص عليه اللوائح المنظمة لاتفاقية العلاقة الوالدية يمثل جزءاً من أدوات الضبط ووسائل تحقق الأهداف المرجوة من تطبيق تلك الاتفاقية.

- **إلزامية تنفيذ رؤية الأبناء للطرف الحاضن 35.5٪:**

هذا الطرح يأتي مكملاً للمقترح السابق لكون الإلزام يتطلب المراقبة، لذا فإن ذلك يتحقق في ظل كيان المراقبـة كآلية لتفعيل تحقق حق الرؤية، حيث إنه حق لـكلا الطرفين أن يتم وضع آليات ملزمة لتحقق الرؤية الإيجابيـة بين الأبناء وبين الطرف غير الحاضن دون انعكاس سـلبي ينتقص من حقوق أو تشـويه صورة أي من الوالدين نحو الآخر، بالإضافة إلى أن حق الرؤية هو حق للطرف غير الحاضن، وكذلك حق للأبناء ذاتهم.

- **وجود عقوبات على الطرف غير الملتزم بالاتفاقية 25.8٪:**

طالمـا كانـت هناك اتفاقية تتسـم في تطبيقها بتحقق التزامات ومسـؤوليات، اسـتوجب التهرب أو المماطلة أو الخرق وجود مواجهة تمثل رادعاً للطرف الذي يمارس تلك المراوغات، ولضمان الالتزام يجدر وجود عقاب للطرف غير الملتزم من منطلق أن من آمن العقاب أساء الالتزام.

- **مراعاة زيادة تكاليف المعيشية أو اختلاف أعمار الأبناء في النفقة 22.6٪:**

حيث ترى الأمهات أن تكاليف المعيشة متزايدة نتيجة زيادة أسعار السلع والخدمات من جانب، إلى جانب أن الأبنـاء كلما كبروا ازدادت احتياجاتهم ومتطلباتهم، بمـا يتوقع معه تزايد النفقات وما يتبعه بضرورة زيادة مبلغ النفقة، لكن في النهاية يرى الطرف الآخر (الآباء) أن زيادة أعباء النفقة ربما تحتاج إعادة نظر وربطها بزيادة الدخل الواقعية للأب بجانب ما يسـمح له من إشـباع متطلبات حياته المسـتقلة واحتياجاتهـا المتزايدة هى الأخـرى، أي أننا في وضعية تتطلـب تحقيق توازن بين حقوق ومتطلبات كلا الطرفيـن دون إجحاف يراعى فيه الإنصاف.

- **تطوير قدرات المحكمين والمرشدين الأسريين 19.4٪:**

يُعد المحكمون والمرشـدون أحد أضلاع منظومة الإصلاح الأسـري، ويمثلون بدايات إدارة النزاع الزوجي، وكلمـا كانت قدراتهم في إدارة الخـلاف متميزة فإن ذلك يزيد من فرص اللحاق بفرص ترميم العلاقة شـبه المتهدمة، لذا فإن تنفيذ برامج رفع قدرات المحكمين والمرشـدين الأسريين يُعد نقطة ارتكاز نحو إصلاح كثير من العلاقات الزوجية التي تسير في اتجاه النهاية.

على جانب آخر فقـد كانت مقترحات ورؤى أخـرى طرحها المشـاركون في الاسـتقصاء بنسـب أقل من السابقة والتي جاءت على النحو التالي:

- عنـد الإخـلال بالاتفاقيـة يرجـع الاحتكام لقاضي التنفيذ 19.4٪.
- تعـاون الجهات الأمنية فـي إحضار الممتنع عن الحضور للمحكمة 12.9٪.
- أن تراعـي الاتفاقيـة إدراج ما سـبق التوصل إليـه من اتفاقات سـابقة لم تنص عليها الاتفاقية 12.9٪.
- وضع آلية وشروط لسفر الأبناء برفقة الأم 12.9٪.
- النص علـى تعويض بزيادة في المدة للطـرف المحروم مـن تنفيـذ الرؤية للطرف الآخر 9.7٪.

مقترحات عينة الاستقصاء لتطوير العمل باتفاقية لعلاقة الوالدية مستقبلاً لتحقيق تكاملية الأثر المحقق

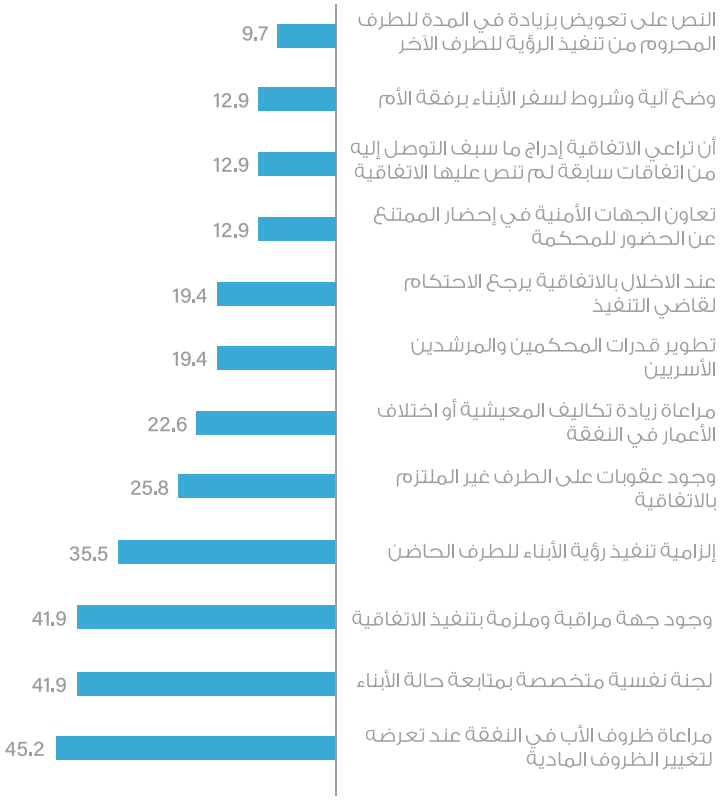

شكل بياني رقم (19)

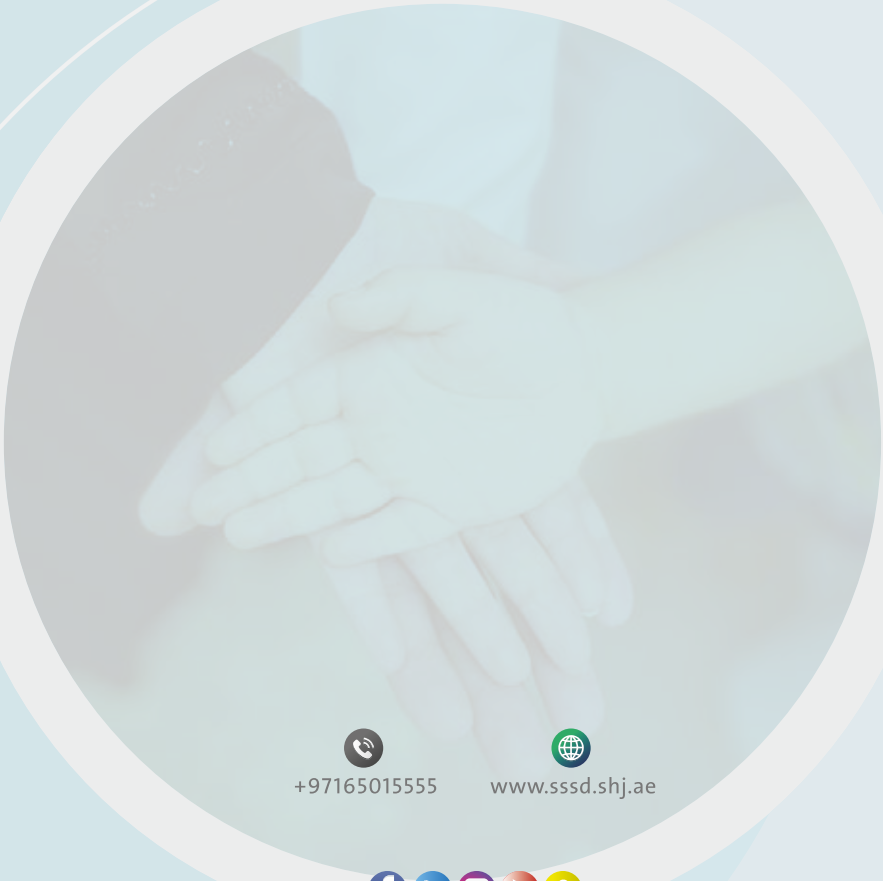

+97165015555 www.sssd.shj.ae

sssdshj

9 789948 879534